African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 3, 2026
Page No: 78-97
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Reconstructing the Concept of Political Stability in Contemporary Political Thought: A Critical Study of Theoretical Approaches and Developing a Synthetic Analytical Framework

Dr. Khaled Saad Krayem *
The Libyan Academy for Graduate Studies - Al-Khums Branch, Al-Khums, Libya

إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر: دراسة نقدية للمقاربات النظرية وبناء إطار تحليلي تركيبي

د. خالد سعد كريم *
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع الخمس، الخمس، ليبيا

*Corresponding author: khaled.krayem@academy.edu.ly

Received: April 16، 2026	Accepted: June 24، 2026	Published: July 07، 2026

Abstract:
This research examines political stability as one of the central concepts in contemporary political thought, highlighting the persistent conceptual and theoretical debates surrounding its definition and interpretation. It argues that existing political literature has largely approached political stability through fragmented and one-dimensional perspectives that emphasize regime continuity, the absence of violence, institutional effectiveness, or political legitimacy in isolation. Such approaches have proven insufficient to explain the multidimensional nature of political stability, particularly within fragile and transitional political systems.
The research aims to reconstruct the concept of political stability through a critical analysis of the major theoretical approaches and their explanatory limitations, ultimately proposing an integrative analytical framework that combines institutional effectiveness, political legitimacy, societal acceptance, and the security dimension as mutually reinforcing determinants of political stability. To achieve this objective, the research employs a descriptive-analytical approach supported by conceptual analysis and comparative methodology to examine both classical and contemporary political literature.
The findings demonstrate that political stability should not be understood merely as the absence of violence or the continuity of political authority. Rather, it constitutes a dynamic process shaped by the interaction between effective institutions, legitimate political authority, societal participation and acceptance, and the state's capacity to manage conflict within a legal and institutional framework. The research's principal contribution lies in developing an integrative theoretical framework that transcends the limitations of one-dimensional interpretations and offers a more comprehensive analytical model for understanding political stability, particularly in fragile states and contemporary political systems. This framework contributes to enriching Arabic political science literature and provides a foundation for future comparative and empirical research.

Keywords: Political Stability; Contemporary Political Thought; Political Legitimacy; Institutionalism; Fragile States; Integrative Approach; Dynamics of Political Stability.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه أحد المفاهيم المحورية في الفكر السياسي المعاصر، والذي لا يزال يثير جدلاً نظرياً ومنهجياً نتيجة تعدد المقاربات المفسرة له واختلاف الأسس التي يستند إليها في التحليل والقياس. وينطلق البحث من إشكالية رئيسة تتمثل في أن معظم الأدبيات السياسية عالجت الاستقرار السياسي من خلال مقاربات أحادية ركزت على أبعاد محددة، كاستمرار السلطة أو غياب العنف أو فاعلية المؤسسات أو الشرعية السياسية؛ الأمر الذي أفرز قصوراً في تفسير الطبيعة المركبة لهذا المفهوم، ولا سيما في النظم السياسية الهشة والانتقالية.

وفي سياق ذلك، يهدف البحث إلى إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي من خلال تحليل نقدي للمقاربات النظرية الرئيسة، والكشف عن حدودها التفسيرية، وصولاً إلى بناء إطار تحليلي تركيبي يدمج بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والبعد الأمني، بوصفها مكونات متفاعلة في إنتاج الاستقرار السياسي. وفي سبيل ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بالتحليل المفاهيمي والمنهج المقارن، لتحليل الأدبيات السياسية الكلاسيكية والمعاصرة واستخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف بينها.

وخلص البحث إلى أن الاستقرار السياسي لا يمثل حالة ساكنة أو مجرد غياب للعنف، بل يعد عملية ديناميكية تتشكل من خلال التفاعل المستمر بين مؤسسات الدولة، وشرعية النظام السياسي، ومستوى المشاركة والقبول المجتمعي، وقدرة الدولة على إدارة الصراع ضمن إطار قانوني ومؤسسي، كما يقدم البحث إطاراً نظرياً تركيبياً يسهم في تجاوز محدودية التفسيرات الأحادية، ويوفر مدخلاً أكثر شمولاً لتحليل الاستقرار السياسي، وبخاصة في الدول الهشة والنظم السياسية المعاصرة، بما يعزز الأدبيات العربية في هذا المجال ويفتح آفاقاً لدراسات مقارنة وتطبيقية مستقبلية.

الكلمات المفتاحية :الاستقرار السياسي، الفكر السياسي المعاصر، الشرعية السياسية، المؤسسية، الدولة الهشة، المقاربة التركيبية، ديناميات الاستقرار.

المقدمة

يُعدُّ الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم حضوراً في الأدبيات السياسية المعاصرة، لما يرتبط به من قضايا بناء الدولة، واستمرارية النظم السياسية، وإدارة الصراعات، وتعزيز الشرعية، وتحقيق التنمية والأمن، وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم خلال العقود الأخيرة في ظل ما شهدته البيئة الدولية من تحولات بنيوية، واتساع نطاق النزاعات الداخلية، وتزايد هشاشة عدد من الدول، وظهور أنماط جديدة من النظم السياسية التي تجمع بين سمات الديمقراطية والسلطوية؛ الأمر الذي جعل مفهوم الاستقرار السياسي أكثر تعقيداً من أن يُختزل في مجرد استمرار السلطة أو غياب العنف السياسي.

ورغم المكانة المركزية التي يحتلها مفهوم الاستقرار السياسي في حقل العلوم السياسية، فإنه لا يزال من أكثر المفاهيم إثارةً للجدل من الناحيتين المفاهيمية والمنهجية، بسبب تعدد المقاربات النظرية التي تناولته واختلاف المنطلقات التي استندت إليها في تفسيره وقياسه؛ فقد ربطت بعض الاتجاهات الاستقرار السياسي بقدرة النظام السياسي على الاستمرار والمحافظة على بقائه، في حين ركزت اتجاهات أخرى على شرعية السلطة السياسية، أو فاعلية المؤسسات، أو احتكار الدولة لاستخدام القوة، أو مستوى المشاركة السياسية والقبول المجتمعي؛ الأمر الذي أفضى إلى تعدد تعريفات المفهوم وتباين مؤشراته واختلاف معايير الحكم عليه.

وفي ذات السياق، أسهمت التحولات السياسية التي شهدها العالم، ولا سيما في الدول الهشة والانتقالية، في إعادة طرح التساؤلات المتعلقة بطبيعة الاستقرار السياسي وحدوده ومحدداته؛ إذ كشفت الخبرات المقارنة أن استمرار الحكومات أو انخفاض مستويات العنف لا يعني بالضرورة تحقق الاستقرار السياسي، كما أن وجود مؤسسات دستورية أو تنظيم انتخابات دورية لا يكفي وحده لضمان استقرار النظام السياسي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ما لم تقترن هذه العناصر بشرعية سياسية، ومؤسسات فعالة، وثقة مجتمعية، وقدرة مستدامة على إدارة الصراع وفق قواعد قانونية ومؤسسية.

وعلى الرغم من ثراء الأدبيات التي تناولت الاستقرار السياسي، فإن معظمها اتجه إلى تفسير الظاهرة من خلال مقاربات أحادية ركزت على بعد معين، سواء كان مؤسسياً أو أمنياً أو شرعياً أو مجتمعياً، دونما تقديم إطار تفسيري قادر على استيعاب التفاعل المتبادل بين هذه الأبعاد، وقد ترتب على ذلك بقاء فجوة نظرية تتمثل في غياب نموذج تحليلي متكامل يفسر الاستقرار السياسي بوصفه ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل المؤسسية والسياسية والمجتمعية والأمنية في آن واحد.

وانطلاقاً من هذه الفجوة البحثية، فإن هذا البحث سيسعى إلى إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر من خلال إجراء قراءة نقدية للمقاربات النظرية الرئيسة، وتحليل مرتكزاتها الفكرية وحدودها التفسيرية، وصولاً إلى بناء إطار تحليلي تركيبي يدمج بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والبعد الأمني، باعتبارها مكونات مترابطة في إنتاج الاستقرار السياسي واستدامته، إضافة إلى تقديم نموذج نظري يتجاوز التفسيرات الأحادية، ويوفر مدخلاً أكثر شمولاً لفهم ديناميات الاستقرار السياسي، ولا سيما في الدول الهشة والنظم السياسية المعاصرة.

أولاً: مشكلة البحث:

بالرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت مفهوم الاستقرار السياسي، فإنها قدمت تفسيرات متباينة انطلقت من مقاربات مؤسسية أو شرعية أو أمنية أو مجتمعية، دونما التوصل إلى إطار نظري متكامل يفسر طبيعة هذا المفهوم المركب، وقد أدى هذا التعدد إلى غياب اتفاق علمي حول محددات الاستقرار السياسي، ولا سيما في ظل التحولات التي تشهدها النظم السياسية المعاصرة؛ إذ لم يعد استمرار السلطة أو غياب العنف أو وجود المؤسسات الرسمية مؤشرات كافية للحكم على تحقق الاستقرار السياسي.

ومن ثم، تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار نظري تركيبي يدمج بين الأبعاد المؤسسية والشرعية والمجتمعية والأمنية لتفسير ديناميات الاستقرار السياسي؛ الأمر الذي يثير التساؤل الرئيس الآتي:

- **كيف يمكن إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر من خلال إطار نظري تركيبي يفسر ديناميات الاستقرار في النظم السياسية المعاصرة، ويتجاوز حدود المقاربات النظرية الأحادية؟**

ثانياً: فرضية البحث:

سيعمد البحث للتحقق من صحة فرضية محورية مفادها: **أن الاستقرار السياسي يمثل ظاهرة مركبة لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على أي بعد منفرد، وأن دمج الأبعاد المؤسسية والشرعية والمجتمعية والأمنية ضمن إطار نظري تركيبي يسهم في تقديم نموذج تفسيري أكثر قدرة على فهم ديناميات الاستقرار السياسي في النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما في الدول الهشة والانتقالية.**

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه من المفاهيم المركزية في العلوم السياسية، لما له من صلة مباشرة بقدرة النظم السياسية على الاستمرار وإدارة الأزمات وتنظيم الصراعات داخل أطر مؤسسية مقبولة، كما تبرز أهميته في سعيه إلى توضيح الغموض المفاهيمي المرتبط بهذا المفهوم، ونقد المقاربات التي تختزله في عامل واحد، مثل الأمن أو بقاء السلطة أو المشاركة أو الشرعية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما يكتسب أهمية خاصة من حيث الارتباط بالنظم الهجينة والدول الهشة؛ إذ لا يكفي وجود سلطة أو مؤسسات شكلية للحكم على تحقق الاستقرار، ما لم تقترن بفاعلية مؤسسية وشرعية سياسية وقبول مجتمعي؛ كما سيسهم البحث في إثراء المكتبات الليبية والعربية بدراسة نظرية تحليلية تقدم مقاربة تركيبية لفهم الاستقرار السياسي في النظم المعاصرة، وبخاصة تلك التي تعاني من هشاشة مؤسسية أو أزمة شرعية.

رابعاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأصيل مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر، وتحليل تطوره ومحدداته النظرية.
2. تحليل المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي، والكشف عن مرتكزاتها الفكرية وحدودها التفسيرية.
3. بيان أوجه القصور في التفسيرات الأحادية للاستقرار السياسي، وإبراز الحاجة إلى مقاربة تفسيرية أكثر تكاملاً.
4. تحليل طبيعة العلاقة التفاعلية بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والبعد الأمني في تشكيل الاستقرار السياسي.
5. بناء إطار نظري تركيبي يسهم في إعادة تفسير مفهوم الاستقرار السياسي، ويقدم نموذجاً تحليلياً أكثر شمولاً لفهم ديناميات الاستقرار في النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما في الدول الهشة والانتقالية.

خامساً: منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث، بوصفه دراسة نظرية تحليلية، الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، بما يحقق فهماً أكثر عمقاً لمفهوم الاستقرار السياسي وتطور مقارباته النظرية، ويسهم في بناء إطار تحليلي تركيبي لتفسيره.

1- **المنهج الوصفي التحليلي**: لوصف مفهوم الاستقرار السياسي وتحليل تطوره في الفكر السياسي المعاصر، واستعراض الاتجاهات النظرية الرئيسة التي تناولت تفسيره، وتحليل مضامينها وأسسها الفكرية ومحدداتها التفسيرية.

2- **المنهج المقارن**: وذلك من خلال مقارنة المرتكزات الفكرية والمنهجية للمقاربات المؤسسية والشرعية والأمنية والمجتمعية، وبيان مدى قدرتها على تفسير الاستقرار السياسي في النظم السياسية المعاصرة.

3- **المنهج الاستنباطي:** لاستخلاص إطار نظري تركيبي يدمج بين الأبعاد المؤسسية والشرعية والمجتمعية والأمنية، انطلاقاً من نتائج التحليل النقدي للأدبيات السياسية، وصولاً إلى تقديم نموذج تفسيري أكثر شمولاً لفهم ديناميات الاستقرار السياسي، ولا سيما في الدول الهشة والنظم السياسية الانتقالية.

وبشكل عام، حاول الباحث من خلال استخدام المناهج العلمية آنفة الذكر، تفكيك مفهوم الاستقرار السياسي، وضبط حدوده المعرفية، والتمييز بينه وبين المفاهيم المرتبطة به، مثل: الشرعية السياسية، واستمرار السلطة، وغياب العنف، وفاعلية المؤسسات، بما يسهم في إعادة بناء المفهوم على أسس نظرية أكثر اتساقاً.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سادساً: الدراسات السابقة:

1- **مصطفى أحمد سالم البلعزي (2025)**، دراسة بعنوان: **"مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه: دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد عام 2011م"**، منشورة في مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (25)، الصادرة عن المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية والأمن الوطني، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستقرار السياسي في ليبيا، والكشف عن أبرز العوامل المؤثرة فيه في ظل التحولات السياسية التي أعقبت عام 2011م، مع التركيز على أثر الانقسام السياسي والمؤسسي، وضعف الشرعية، وتراجع فاعلية مؤسسات الدولة في إضعاف الاستقرار السياسي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى أن هشاشة المؤسسات، وتعدد مراكز السلطة، وضعف الشرعية السياسية، تمثل أبرز العوامل المفسرة لاستمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا، مؤكدةً أن بناء مؤسسات دولة فاعلة يمثل المدخل الرئيس لتعزيز الاستقرار السياسي.

التعقيب : تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في إبراز أهمية المؤسسية والشرعية في تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنها انطلقت من دراسة تطبيقية للحالة الليبية، بينما يتجه البحث الحالي إلى معالجة الاستقرار السياسي من منظور نظري أشمل، يستهدف إعادة بناء المفهوم وصياغة إطار تحليلي تركيبي يمكن تطبيقه على مختلف النظم السياسية، وليس على حالة بعينها.

2- **محمد مفتاح أحمد (2025)** دراسة بعنوان: **"الثقافة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: ليبيا أنموذجاً"**، منشورة في مجلة الأستاذ، الصادرة عن كلية الآداب، جامعة طرابلس، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الثقافة السياسية ومستوى الوعي والثقة بالمؤسسات في دعم الاستقرار السياسي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى أن ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على المشاركة والشرعية واحترام المؤسسات يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي، لا سيما في المجتمعات الانتقالية.

التعقيب : أبرزت الدراسة أهمية الثقافة السياسية بوصفها أحد محددات الاستقرار السياسي، إلا أنها تناولت هذا البعد بصورة منفصلة، بينما ينظر البحث الحالي إلى الثقافة السياسية باعتبارها جزءاً من منظومة متكاملة تتفاعل فيها المؤسسية والشرعية والمشاركة والأمن لإنتاج الاستقرار السياسي.

3- **عبد العاطي عامر سالم الحاج (2023)** دراسة بعنوان: **"الدولة الهشة في أفريقيا وإشكالية بناء الدولة الوطنية"**، نشرت في مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد (8)، العدد (5)، الصادرة عن جامعة بني وليد، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم الدولة الهشة، وبيان انعكاسات ضعف المؤسسات وسيادة القانون والانقسامات السياسية على قدرة الدولة في أداء وظائفها الأساسية وتحقيق الاستقرار، واعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هشاشة المؤسسات وضعف الحوكمة يمثلان من أبرز العوامل المفسرة لتراجع الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية.

التعقيب : تلتقي هذه الدراسة مع البحث الحالي في إبراز العلاقة بين هشاشة الدولة والاستقرار السياسي، إلا أنها ركزت على إشكالية بناء الدولة الوطنية، في حين ينصرف البحث الحالي إلى إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي نفسه، وصياغة إطار نظري يفسر ديناميات في النظم السياسية المعاصرة.

4- **محمد الصالح بوعافية (2016)** دراسة بعنوان: **"الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"**، نُشرت في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هدفت الدراسة إلى تأصيل مفهوم الاستقرار السياسي وتحليل دلالاته الفكرية والسياسية، من خلال استعراض أبرز الاتجاهات النظرية التي تناولته، وبيان علاقته بالتداول السلمي للسلطة، والحرية السياسية، وفاعلية النظام السياسي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن الاستقرار السياسي مفهوم نسبي ومتغير، لا يمكن اختزاله في استمرار السلطة أو غياب العنف، بل يرتبط بجملة من المتغيرات السياسية والمؤسسية والاجتماعية.

التعقيب : تمثل هذه الدراسة إحدى أبرز المحاولات العربية في التأصيل المفاهيمي للاستقرار السياسي، إلا أنها اقتصرت على تحليل المفهوم وتطوره دون تقديم نموذج نظري يفسر العلاقة بين مختلف محددات الاستقرار السياسي، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال بناء إطار نظري تركيبي أكثر شمولاً.

سابعاً: تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر.

المحور الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي: قراءة نقدية في المرتكزات وحدود التفسير.

المحور الثالث: إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي: نحو إطار نظري تركيبي لتفسير ديناميات الاستقرار.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر.

يُعدُّ الاستقرار السياسي من المفاهيم الأساسية في علم السياسة، لارتباطه بقدرة النظام السياسي على الاستمرار وإدارة الصراعات والحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع، غير أن هذا المفهوم يظل مركبًا ومتعدد الدلالات، إذ قد يُربط أحيانًا بغياب العنف، أو باستمرار السلطة، أو بفاعلية المؤسسات وشرعية النظام.

وفي سياق ذلك، يتناول هذا المحور مفهوم الاستقرار السياسي وتطوره، وعلاقته بالشرعية والمؤسسية، مع التمييز بين الاستقرار الحقيقي وبين مجرد الهدوء الأمني أو بقاء السلطة.

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي وتطوره:

يُقصد بالاستقرار السياسي، في أبسط معانيه، قدرة النظام السياسي على الاستمرار وأداء وظائفه الأساسية دون أن يتعرض لانهيار أو اضطراب جذري يهدد وجوده أو يعرقل قدرته على إدارة المجتمع. غير أن هذا التعريف الأولي يظل محدوداً، لأنه قد يجعل الاستقرار مرادفاً للبقاء السياسي أو للهدوء الظاهري، ولذلك تطور المفهوم في الأدبيات السياسية ليشمل عناصر أوسع، مثل: فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، وقدرة الدولة على إدارة الصراع، ومستوى قبول المجتمع بقواعد النظام السياسي (مسعد، 1998، ص 5).

وقد ارتبط الاستقرار في الفكر السياسي الكلاسيكي بفكرة النظام والسلطة والقانون؛ إذ كان يُنظر إلى الدولة بوصفها الإطار الأعلى لتنظيم المجتمع ومنع الفوضى. ومع تطور الدولة الحديثة، أصبح الاستقرار مرتبطاً بوجود سلطة مركزية قادرة على احتكار العنف المشروع، وتنفيذ القوانين، وضبط المجال العام. ويربط ماكس فيبر الدولة الحديثة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل إقليم محدد، إلا أن هذا الاحتكار لا يكون مستقراً إلا عندما يستند إلى شرعية قانونية عقلانية ومؤسسات قادرة على تنظيم السلطة (Weber, 1978, pp 54-56).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثم جاءت أدبيات التنمية السياسية لتربط الاستقرار بدرجة المؤسسية السياسية، أي قدرة المؤسسات على استيعاب المطالب الاجتماعية وتنظيم المشاركة ومنع الانفجار السياسي، ويُعدُّ صامويل هنتنغتون من أبرز من ربطوا الاستقرار السياسي بالمأسسة السياسية؛ إذ رأى أن المشكلة في كثير من الدول النامية لا تكمن في غياب المشاركة فقط، بل في اتساع المشاركة الاجتماعية والسياسية بسرعة تفوق قدرة المؤسسات على الاستيعاب، فحين تنمو المطالب السياسية دون أن تقابلها مؤسسات قوية، يظهر الخلل بين التعبئة والمؤسسية، وتزداد احتمالات الاضطراب (Huntington, 1968, pp 78-92).

بيد أن تطور مفهوم الاستقرار السياسي لم يتوقف عند البعد المؤسسي، فقد أكدت الأدبيات الحديثة أن المؤسسات وحدها لا تكفي إذا لم تكن مدعومة بشرعية سياسية وقبول مجتمعي، فالمؤسسة قد تكون قائمة في صورتها القانونية، لكنها فاقدة للثقة أو مخترقة بالفساد أو خاضعة للولاءات الضيقة؛ الأمر الذي يحولها إلى إطار شكلي لا ينتج استقراراً حقيقيًا، كما أن الشرعية قد تُعلن في الخطاب السياسي، لكنها لا تتحول إلى استقرار إذا لم يشعر المواطنون بأن السلطة تستجيب لمطالبهم وتحترم حقوقهم وتدير الموارد بعدالة.

لذلك يمكن القول إن الاستقرار السياسي تطور من مفهوم بسيط يرتبط باستمرار السلطة وغياب الفوضى، إلى مفهوم مركب يرتبط بقدرة النظام السياسي على إدارة الصراع، وتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، وبناء مؤسسات قادرة على تحويل المطالب إلى سياسات، وترسيخ شرعية تجعل المواطنين يقبلون بقواعد اللعبة السياسية حتى عند الاختلاف.

ثانياً: العلاقة بين الاستقرار السياسي والشرعية والمؤسسية:

لا يمكن فهم الاستقرار السياسي بمعزل عن مفهوم الشرعية السياسية؛ فالشرعية هي الأساس الذي يجعل السلطة مقبولة لدى المجتمع، ويمنح أوامرها وقوانينها معنى يتجاوز الإكراه المادي، وعندما يعتقد المواطنون أن السلطة تستند إلى قواعد عادلة، وأنها تعبر بدرجة ما عن إرادتهم أو مصالحهم، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للامتثال للقانون وقبول نتائج العملية السياسية، أما عندما تتآكل الشرعية، فإن الدولة تصبح مضطرة إلى الاعتماد المتزايد على القوة، وهو ما قد يحقق هدوء مؤقت، لكنه لا ينتج استقراراً راسخاً (OECD, 2010).

وفي ذات السياق، يكتسب تصور ماكس فيبر للسلطة الشرعية أهمية خاصة؛ إذ ميّز بين أنماط متعددة للشرعية، من بينها الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية القانونية العقلانية، ويهمنا هنا أن الدولة الحديثة ترتبط أساساً بالشرعية القانونية العقلانية؛ إذ تستند السلطة إلى القواعد والمؤسسات لا إلى الأشخاص وحدهم، وكلما تعززت هذه الشرعية، أصبح الاستقرار أكثر ارتباطاً بالقانون والمؤسسة بدلاً من الولاء الشخصي أو القوة العارية (Weber, 1978, pp 212-216).

أما المؤسسية، فهي تمثل البعد العملي للاستقرار السياسي؛ فالمؤسسات هي القنوات التي تستقبل المطالب الاجتماعية، وتنتج القرارات، وتنفذ السياسات، وتدير الصراع بين الفاعلين، وعندما تكون المؤسسات قوية ومرنة، فإنها تستطيع امتصاص التوترات وتحويلها إلى إجراءات سياسية وإدارية، أما عندما تكون المؤسسات ضعيفة أو صورية، فإن المطالب تنتقل من داخل المؤسسات إلى الشارع أو العنف أو الولاءات غير الرسمية (Huntington, 1968, pp 12-24).

وتظهر العلاقة بين الشرعية والمؤسسية في أن كلاً منهما يدعم الآخر؛ فالمؤسسات الفاعلة تعزز الشرعية لأنها تجعل الدولة قادرة على تقديم الخدمات وتنفيذ القانون بعدالة، والشرعية بدورها تمنح المؤسسات قبولًا اجتماعيًا يجعل قراراتها أكثر قابلية للتنفيذ، أما إذا انفصلت الشرعية عن المؤسسية، فإن

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النظام قد يواجه مأزقاً مزدوجاً؛ سلطة لا تحظى بالثقة، ومؤسسات لا تمتلك القدرة، وفي هذه الحالة يصبح الاستقرار هشاً، حتى لو بدا النظام قادراً على البقاء.

ومن هنا، فإن الاستقرار السياسي ليس مجرد نتيجة لوجود مؤسسات رسمية، بل هو نتيجة لفاعلية هذه المؤسسات وارتباطها بشرعية مقبولة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات مكتوبة في الدستور بيد أنها عاجزة عن تنفيذ القانون أو إدارة الموارد لا تكون دولة مستقرة بالمعنى العميق، وبذلك فإن السلطة التي تمتلك قبولاً مؤقتاً دون أن تبني مؤسسات قادرة، تظل معرضة للاهتزاز عند أول أزمة سياسية أو اقتصادية.

ثالثاً: الاستقرار السياسي بين غياب العنف واستمرار السلطة:

من أكثر الأخطاء شيوعاً في فهم الاستقرار السياسي اختزاله في غياب العنف أو استمرار السلطة، قد يكون صحيح أن انخفاض العنف السياسي يُعدُّ مؤشراً مهماً على الاستقرار، بيد أن غياب العنف لا يعني بالضرورة وجود استقرار حقيقي؛ فقد يغيب العنف بسبب الخوف أو القمع أو غياب القدرة على التعبير، بينما تبقى التوترات كامنة داخل المجتمع، وعندما تتراكم هذه التوترات دون وجود قنوات مؤسسية للتعبير والمعالجة، فإنها قد تنفجر بصورة أكثر حدة في المستقبل.

وفي سياق ذلك، فإن استمرار السلطة لا يعني بالضرورة استقرار النظام السياسي؛ فالسلطة قد تستمر بفعل السيطرة الأمنية أو ضعف المعارضة أو الدعم الخارجي أو غياب البدائل، لكنها قد تكون في الوقت نفسه فاقدة للشرعية أو عاجزة عن إدارة المجتمع، وهنا ينبغي التمييز بين استقرار السلطة واستقرار النظام؛ فاستقرار السلطة يعني بقاء النخبة الحاكمة في موقعها، أما استقرار النظام فيعني قدرة البنية السياسية ككل على الاستمرار والتكيف وإدارة التغيير دون انهيار (بدر الدين، 1981، ص ص 18-26). ويظهر هذا التمييز بوضوح في النظم السلطوية أو الهجينة؛ إذ قد يطول عمر السلطة السياسية، لكن النظام يظل يعاني من ضعف مؤسسي وتوتر اجتماعي وانعدام ثقة، وفي مثل هذه الحالات، يكون الاستقرار الظاهري قابلاً للانكسار بسرعة، لأن ما يحفظه ليس التوافق المؤسسي أو الشرعية، بل توازنات القوة أو الخوف أو المصالح الضيقة (الشوبكي، 2017، ص ص 33–35).

لذلك فإن المفهوم الأدق للاستقرار السياسي ينبغي أن يجمع بين بعدين: **بعد سلبي** يتمثل في انخفاض العنف وعدم انهيار النظام، و**بعد إيجابي** يتمثل في قدرة المؤسسات على العمل، ووجود شرعية مقبولة، وتوافر قنوات مشاركة سلمية؛ فالاستقرار الحقيقي ليس مجرد غياب الاضطراب، بل وجود قدرة مستمرة على إدارة الاضطراب المحتمل داخل قواعد ومؤسسات مقبولة.

ويتضح مما سبق، أن الاستقرار السياسي يُعدُّ مفهوماً مركباً ومتعدد الأبعاد، شهد تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي المعاصر؛ إذ انتقل من كونه مفهوماً يرتبط باستمرار السلطة أو غياب العنف إلى مفهوم أشمل يقوم على التفاعل بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، وقدرة النظام السياسي على إدارة الصراع ضمن إطار قانوني ومؤسسي، كما أظهر التحليل أن الاقتصار على أي بعد من هذه الأبعاد يؤدي إلى تفسير جزئي للاستقرار السياسي؛ الأمر الذي يحد من القدرة على فهم طبيعته المركبة وديناميكياته في النظم السياسية المعاصرة. ومن ثم، فإن هذا التأصيل المفاهيمي والنظري يبرز الحاجة إلى تحليل المقاربات النظرية، التي تناولت تفسير الاستقرار السياسي، وتقييم مدى قدرتها على تقديم تفسير متكامل لهذه الظاهرة، وهو ما يتناوله المحور الثاني من البحث.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي: قراءة نقدية في المرتكزات وحدود التفسير.

إن الاستقرار السياسي لا يمكن فهمه من زاوية واحدة، لأنه مفهوم تتداخل فيه عوامل متعددة تتعلق بالدولة والسلطة والمؤسسات والمجتمع، ولذلك تعددت المقاربات التي حاولت تفسيره؛ فبعضها ركز على فاعلية المؤسسات، وبعضها اهتم بشرعية السلطة، بينما اتجهت مقاربات أخرى إلى ربطه بالأمن وغياب العنف، أو بالمشاركة السياسية والقبول المجتمعي. ومن هنا، يسعى هذا المحور إلى عرض أبرز المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي، وبيان ما تقدمه كل مقاربة من فهم للظاهرة، مع توضيح حدودها عندما تنفرد بالتفسير. فالاستقرار السياسي لا يتحقق بعامل واحد، بل من خلال تفاعل مجموعة من الأبعاد المؤسسية والسياسية والأمنية والمجتمعية.

أولاً: المقاربة المؤسسية والمقاربة الشرعية في تفسير الاستقرار السياسي:

تركز المقاربة المؤسسية على دور المؤسسات السياسية والإدارية في تحقيق الاستقرار؛ فالنظام السياسي المستقر هو النظام الذي يمتلك مؤسسات قادرة على تنظيم السلطة، وتوزيع الاختصاصات، وإدارة الصراع، وتنفيذ السياسات العامة. ومن هذا المنظور، لا يتحقق الاستقرار بمجرد وجود قيادة قوية، بل بوجود قواعد مستقرة ومؤسسات قادرة على الاستمرار بغض النظر عن تغير الأشخاص (Huntington, 1968, pp 12-24).

وتنطلق هذه المقاربة من فكرة أن المؤسسات تمنح الحياة السياسية قدراً من التوقع والانتظام؛ فعندما تكون القواعد واضحة، والاختصاصات محددة، وآليات المحاسبة قائمة، يصبح الصراع السياسي قابلًا للإدارة، أما عندما تغيب المؤسسية، فإن السياسة تتحول إلى صراع مفتوح بين الأشخاص والجماعات، وتصبح القرارات مرتبطة بالولاء أو القوة أو المصالح الضيقة بدلًا من القانون.

وتبرز أهمية هذه المقاربة في تحليل الدول الهشة؛ إذ تظهر المشكلة غالباً في ضعف المؤسسات أو ازدواجها أو انقسامها؛ فقد توجد حكومات وبرلمانات وهيئات إدارية، لكنها لا تمتلك سلطة فعلية أو قدرة تنفيذية أو قبولاً عاماً، وفي هذه الحالة يصبح الشكل المؤسسي قائماً، بينما الوظيفة المؤسسية غائبة أو محدودة، وهذا ما يجعل الاستقرار هشاً، لأن المؤسسات لا تستطيع تحويل الصراع إلى عملية منظمة.

ففي الحالة الليبية، يتضح أن ضعف المؤسسية لا يتعلق فقط بالمؤسسات السياسية العليا، بل يمتد إلى الجهاز الإداري والبيروقراطي؛ فقد بيّنت بعض الدراسات ذات الصلة أن البيروقراطية في ليبيا لم تتمتع بالاستقلالية والمهنية الكافية، وأن اختيار شاغلي الوظائف العليا وفق معايير الولاء السياسي والقبلي أضعف قدرتها على المشاركة في تحديد خيارات السياسة العامة وحماية المصلحة العامة وتحقيق التنمية (بن إسماعيل، 2018، ص 3).

بيد أن المقاربة المؤسسية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لتفسير الاستقرار، فقد توجد مؤسسات قوية ظاهرياً لكنها فاقدة للشرعية أو مغلقة أمام المشاركة أو خاضعة لهيمنة نخبة محدودة، كما أن التركيز على البنية المؤسسية قد يغفل دور الثقافة السياسية، والقبول المجتمعي، والعدالة في توزيع الموارد، لذلك تحتاج هذه المقاربة إلى التكامل مع مقاربات أخرى، لأن الاستقرار السياسي لا يرتبط فقط ببناء المؤسسات، بل يتأثر كذلك بالثقافة السياسية، والمشاركة، والثقة، ومستوى قبول المجتمع بقواعد النظام السياسي.(أحمد، 2025، ص ص 127–130)

أما المقاربة الشرعية، فتركز على قبول المجتمع بالسلطة السياسية وقواعد النظام؛ فالاستقرار السياسي، وفق هذا التصور، لا يقوم على القوة وحدها، بل على اقتناع المواطنين بأن السلطة لها حق الحكم،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأن القواعد التي تنظم المجال السياسي عادلة أو مقبولة بدرجة معقولة، فكلما ارتفعت شرعية النظام، تراجعت الحاجة إلى الإكراه، وزادت قدرة الدولة على إدارة الأزمات (OECD, 2010).

وتتعدد مصادر الشرعية؛ فقد تكون انتخابية تستند إلى تفويض شعبي، أو دستورية تستند إلى قواعد قانونية، أو إنجازية تستند إلى قدرة النظام على تقديم الخدمات وتحقيق التنمية، أو تاريخية ورمزية ترتبط بهوية الدولة وتقاليدها السياسية؛ وفي النظم الحديثة، غالباً ما تتداخل هذه المصادر، فلا تكفي الانتخابات وحدها إذا كانت المؤسسات عاجزة، ولا يكفي الأداء الاقتصادي إذا كان النظام مغلقًا أو غير عادل.

وتساعد المقاربة الشرعية على تفسير لماذا تنهار نظم تمتلك أجهزة أمنية واسعة ومؤسسات ظاهرية؛ فالسلطة التي تفقد قبول المجتمع تصبح معرضة للاهتزاز، لأن الامتثال للقانون يتحول من قبول طوعي إلى خضوع مؤقت. وعندما تضعف الشرعية، تتراجع الثقة، وتزداد قابلية المجتمع للانقسام، وتصبح المعارضة السياسية أكثر ميلاً إلى تجاوز القنوات الرسمية إذا كانت هذه القنوات مغلقة أو غير فعالة (الزبيدي، 2025، ص ص 224–225).

وفي ذات السياق، تؤكد الأدبيات العربية أن شرعية الحكم تستلزم وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطة من أداء للوظائف الموكلة إليها، وأن غياب هذا التوافق يؤدي إلى التباعد وعدم الانسجام وعدم الرضا، ومن ثم إلى ضعف الاستقرار السياسي (مسعد، 1998، ص 5). كما أن الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية تُعدُّ من دعائم شرعية السلطة، لأنها ترتبط باحترام القوانين والإجراءات الدستورية المتفق عليها (شلبي، 2002، ص 249).

ومع ذلك، فإن الشرعية وحدها لا تكفي إذا لم تتحول إلى مؤسسات وسياسات؛ فقد يحظى نظام ما بقبول شعبي في لحظة معينة، بيد أنه يفشل في تحقيق الاستقرار إذا لم يمتلك جهازاً إدارياً قادراً على تقديم الخدمات وتنفيذ القانون. ومن ثم، فإن الشرعية تحتاج إلى مؤسسية، كما أن المؤسسية تحتاج إلى شرعية.

ثانياً: المقاربة الأمنية والمقاربة المجتمعية في تفسير الاستقرار السياسي:

تنظر المقاربة الأمنية إلى الاستقرار السياسي من زاوية قدرة الدولة على حفظ النظام العام، ومنع العنف، وضبط التهديدات التي تواجهها. ووفق هذا التصور، يمثل الأمن شرطاً أولياً للاستقرار، لأن غياب الأمن يؤدي إلى تعطيل المؤسسات، وإضعاف الاقتصاد، وتراجع الثقة، وفتح المجال أمام الفاعلين المسلحين وغير الرسميين.

ولا يمكن إنكار أهمية البعد الأمني، وبخاصة في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو الميليشيات؛ فالدولة التي لا تستطيع احتكار استخدام القوة داخل إقليمها تفقد أحد أهم شروط وجودها، كما أن استمرار العنف يضعف قدرة المجتمع على المشاركة، ويجعل السياسة أقرب إلى الصراع الصفري منها إلى التنافس السلمي، ويشير مؤشر الدول الهشة إلى أن الجهاز الأمني يمثل أحد المؤشرات الأساسية لقياس هشاشة الدولة؛ إذ يتصل بالتهديدات الأمنية، والتمرد، والانقلابات، والعنف، والجريمة المنظمة، ومستوى ثقة المواطنين في الأمن الداخلي (Fund for Peace, 2025).

بيد أن اختزال الاستقرار في الأمن يمثل خطراً نظرياً وسياسياً؛ فالاستقرار الأمني قد يتحول إلى ذريعة لتقييد المشاركة وإضعاف الحقوق وإغلاق المجال العام، كما أن الاعتماد المفرط على الحلول الأمنية قد يعالج الأعراض دون معالجة الأسباب العميقة للأزمة، مثل: ضعف الشرعية، وانسداد المشاركة، والفساد، وسوء توزيع الموارد، لذلك فإن الأمن ضروري للاستقرار، لكنه ليس كافياً لإنتاج استقرار سياسي مستدام.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق عندما تصمت التوترات بالقوة، بل عندما تجد هذه التوترات قنوات سياسية ومؤسسية للتعبير والمعالجة. ومن ثم يجب النظر إلى الأمن بوصفه أحد مكونات الاستقرار، لا بوصفه مرادفًا له.

أما عن المقاربة المجتمعية، فهي تركز على دور المجتمع في إنتاج الاستقرار السياسي، من خلال المشاركة، والثقة، والثقافة السياسية، والقبول العام بقواعد النظام؛ فالاستقرار لا يُفرض من أعلى فقط، بل يُبنى أيضًا من خلال علاقة تفاعلية بين الدولة والمجتمع، وكلما شعر المواطنون بأنهم جزء من العملية السياسية، وأن لهم قدرة على التعبير والتأثير، زادت فرص الاستقرار.

وتُعدُّ المشاركة السياسية إحدى أهم آليات تحويل المطالب الاجتماعية إلى مدخلات سياسية سلمية؛ فالمواطن الذي يجد قنوات للتعبير والانتخاب والمساءلة والمشاركة في النقاش العام يكون أقل ميلاً إلى العنف أو الانسحاب أو رفض النظام، أما عندما تُغلق قنوات المشاركة، فإن المطالب تتراكم خارج المؤسسات، وقد تتحول إلى احتجاجات حادة أو اضطرابات أو عنف سياسي.

وتؤكد أدبيات المشاركة السياسية في ذات الصدد، أن المشاركة لا تعني فقط التصويت في الانتخابات، بل تشمل الانخراط في الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والإعلام، والنقاش العام، والرقابة على السلطة. وقد عرّف هنتنغتون ونلسون المشاركة السياسية: بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء كان فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، سلمياً أو غير سلمي (Huntington & Nelson, 1976, p 3). كما تذهب بعض الأدبيات العربية إلى أن المشاركة السياسية أصبحت معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته، ومصدراً من مصادر الشرعية السياسية (حميد، 2006، ص 107).

وتؤدي المشاركة إلى الاستقرار من خلال ثلاث وظائف رئيسة؛ **الأولى** أنها تمنح النظام السياسي شرعية أوسع، لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من العملية السياسية، **والثانية** أنها تساعد على كشف المشكلات قبل تفاقمها، لأن قنوات التعبير تنقل المطالب إلى صناع القرار، **والثالثة** أنها تجعل التغيير ممكناً داخل النظام، بدلاً من أن يحدث ضده أو خارجه.

بيد أن المشاركة قد تتحول أيضاً إلى مصدر اضطراب إذا توسعت دون مؤسسات قادرة على استيعابها، وهنا تعود أهمية الموازنة بين المشاركة والمؤسسية؛ فالمشكلة ليست في المشاركة ذاتها، بل في غياب القنوات التي تنظمها وتربطها بصنع القرار. ومن ثم، فإن الاستقرار يتطلب مشاركة مسؤولة ومؤسسات قادرة، لا تعبئة سياسية منفلتة ولا إغلاقًا سلطويًا للمجال العام.

ثالثاً: حدود المقاربات الأحادية والحاجة إلى مقاربة تركيبية:

تكشف المقاربات السابقة أن كل واحدة منها تقدم جانباً مهماً من تفسير الاستقرار السياسي، لكنها تصبح قاصرة عندما تنفرد بالتفسير؛ فالمقاربة المؤسسية تبرز أهمية القواعد والتنظيم، لكنها قد تغفل الشرعية والثقة، والمقاربة الشرعية تفسر القبول والامتثال، بيد أنها قد لا تكفي دون قدرة مؤسسية، والمقاربة الأمنية تشرح أهمية ضبط العنف، لكنها قد تختزل الاستقرار في السيطرة، والمقاربة المجتمعية تبرز دور المشاركة، لكنها قد لا تفسر كيفية تحويل المشاركة إلى سياسات دون مؤسسات فعالة.

ومن هنا، فإن القصور الأساسي في المقاربات الأحادية يتمثل في أنها تنظر إلى الاستقرار من زاوية واحدة، بينما هو في الواقع ظاهرة مركبة؛ فالاستقرار السياسي لا ينتج عن القوة وحدها، ولا عن الشرعية وحدها، ولا عن المؤسسات وحدها، ولا عن المشاركة وحدها، بل عن التفاعل المتوازن بين هذه العناصر. فإذا اختل أحدها، أصبح الاستقرار هشًا أو مؤقتًا.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ولذلك تحتاج دراسة الاستقرار السياسي إلى مقاربة تركيبية تتجاوز السؤال: **ما العامل الأكثر أهمية؟** إلى تساؤل أدق: **كيف تتفاعل العوامل المؤسسية والشرعية والمجتمعية والأمنية في إنتاج الاستقرار أو إضعافه؟** وهذا هو المدخل الذي تتبناه هذه الدراسة في فهم الاستقرار السياسي بوصفه ظاهرة مركبة لا يمكن تفسيرها من خلال عامل منفرد، وإنما من خلال تفاعل مجموعة من الأبعاد التي تمنح النظام السياسي قدرته على الاستمرار وإدارة الصراع داخل قواعد ومؤسسات مقبولة.

لقد أظهر تحليل المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي أن كل مقاربة قدمت إسهاماً مهماً في تفسير جانب محدد من الظاهرة، إلا أن أياً منها لم تستطع بمفردها تقديم تفسير شامل لطبيعة الاستقرار السياسي ومحدداته؛ فقد أبرزت المقاربة المؤسسية أهمية فاعلية المؤسسات في تنظيم الحياة السياسية، بينما أكدت المقاربة الشرعية أن استقرار النظام السياسي يرتبط بمدى قبول المجتمع لسلطة الحكم وقواعدها. في المقابل، ركزت المقاربة الأمنية على قدرة الدولة على حفظ النظام العام واحتكار استخدام القوة المشروعة، في حين أولت المقاربة المجتمعية اهتماماً بدور المشاركة السياسية والثقة المجتمعية والثقافة السياسية في دعم الاستقرار.

ويكشف هذا التباين، أن الاستقرار السياسي يمثل ظاهرة مركبة تتداخل في تشكيلها عوامل مؤسسية وسياسية ومجتمعية وأمنية، وأن اختزالها في أي بعد منفرد يؤدي إلى تفسير جزئي لا يستوعب طبيعة التفاعلات التي تحكم النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما في الدول الهشة والانتقالية. ومن ثم، فإن تجاوز محدودية المقاربات الأحادية يقتضي تبني إطار نظري أكثر تكاملاً يفسر العلاقات المتبادلة بين هذه الأبعاد، بوصفها مكونات مترابطة لإنتاج الاستقرار السياسي واستدامته، ويشكل هذا الاستنتاج المنطلق العلمي للمحور الثالث، الذي يسعى إلى بناء مقاربة تركيبية تقدم تفسيراً أكثر شمولاً لديناميات الاستقرار السياسي في الفكر السياسي المعاصر.

المحور الثالث: إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي: نحو إطار نظري تركيبي لتفسير ديناميات الاستقرار.

يتناول هذا المحور بناء تصور تحليلي تركيبي لفهم الاستقرار السياسي، يتجاوز التفسيرات الأحادية التي تختزله في عامل واحد، مثل بقاء السلطة، أو غياب العنف، أو قوة الأجهزة الأمنية، أو مجرد وجود مؤسسات رسمية؛ فالاستقرار السياسي في النظم المعاصرة أصبح أكثر تعقيداً، لأنه يرتبط بتفاعل الدولة مع المجتمع، وبقدرة المؤسسات على أداء وظائفها، وبمدى شرعية السلطة، وبحجم القبول والمشاركة داخل المجال السياسي. ومن ثم، فإن هذا المحور يسعى إلى إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي ضمن إطار يربط بين الدولة والمجتمع والمؤسسات والشرعية، بما يسمح بفهم أكثر عمقًا لديناميات الاستقرار، خاصة في النظم الهشة والانتقالية.

أولاً: الاستقرار السياسي بوصفه تفاعلًا بين الدولة والمجتمع:

لا يجب النظر إلى الاستقرار السياسي على أنه حالة مفروضة من أعلى، أو بوصفه نتيجة مباشرة لقدرة السلطة على ضبط المجال العام فحسب، بل ينبغي فهمه باعتباره نتيجة لعلاقة تفاعلية بين الدولة والمجتمع؛ فالدولة لا تستطيع تحقيق الاستقرار بمجرد امتلاك أدوات القوة، كما أن المجتمع لا يستطيع إنتاج الاستقرار بمعزل عن وجود مؤسسات قادرة على تنظيم مطالبه وتحويلها إلى سياسات عامة. ومن ثم، فإن الاستقرار السياسي يقوم على توازن دقيق بين قدرة الدولة على الحكم، وقدرة المجتمع على المشاركة والقبول والاندماج ضمن قواعد سياسية مشتركة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويكتسب هذا التصور أهميته من أن الدولة الحديثة لم تعد تُقاس فقط بقدرتها على البقاء، بل بقدرتها على إدارة العلاقة مع المجتمع بطريقة منظمة ومقبولة؛ فالاستقرار لا يعني غياب الخلاف أو اختفاء الصراع، بل يعني وجود آليات سياسية ومؤسسية قادرة على تحويل الخلاف إلى تنافس سلمي، ولذلك فإن النظام الذي يعتمد على الإكراه وحده قد يحقق هدوء نسبي مؤقت، لكنه لا يحقق استقراراً حقيقياً؛ لأن الاستقرار القائم على الخوف يظل ضعيفاً وقابلاً للاهتزاز عند أول أزمة سياسية أو اقتصادية.

وفي هذا السياق، تظهر أهمية العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي؛ فالمشاركة السياسية لا تُعدُّ مجرد حق من حقوق المواطنين، بل تمثل قناة أساسية لنقل المطالب الاجتماعية إلى السلطة، كما تُعدُّ وسيلة لإشراك المجتمع في صياغة القرار العام، وقد ربطت بعض الأدبيات بين اتساع المشاركة السياسية وتدعيم الاستقرار، معتبرة أن المشاركة أصبحت معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته، كما أن تصاعد وتائرها يمثل عاملًا مساعداً على شيوع الاستقرار السياسي، لأنها تُشعر المواطنين بأنهم جزء من العملية السياسية وليست مجرد موضوع للسلطة (حميد، 2006، ص 107).

وتزداد أهمية المشاركة عندما تُفهم بوصفها علاقة منظمة بين الدولة والمجتمع، لا مجرد فعل انتخابي موسمي؛ فالمشاركة تشمل الانتخابات، والأحزاب، والمجتمع المدني، وحرية التعبير، والرقابة الشعبية، ومساهمة المواطنين في النقاش العام، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن المشاركة السياسية ترتبط بحرية التعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان ووجود هيئات نيابية، لأن هذه العناصر تضفي الشفافية على عمل الحكومة، وتدعم المساءلة الشعبية، وتساعد على تقويم السياسات وتصحيح الانحرافات (مسعد، 1998، ص 5)، وبذلك تصبح المشاركة مدخلاً لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، لا مجرد إجراء شكلي.

ومن هنا، فإن ضعف قنوات المشاركة يؤدي غالباً إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع. فعندما يشعر المواطنون بأنهم غير قادرين على التأثير في القرار العام، أو أن المؤسسات لا تستجيب لمطالبهم، فإن العلاقة مع الدولة تتحول إلى علاقة شك ورفض أو انسحاب. وفي المقابل، كلما وجدت قنوات مؤسسية للتعبير والمساءلة، زادت قدرة النظام السياسي على امتصاص التوترات قبل تحولها إلى أزمات مفتوحة، ولهذا فإن المشاركة السياسية، في معناها الواسع، تمثل أحد شروط الاستقرار السياسي، لأنها تربط بين شرعية السلطة ورضا المجتمع.

بيد أن المشاركة لا تنتج الاستقرار تلقائياً؛ إذ قد تتحول إلى مصدر اضطراب إذا لم تقترن بمؤسسات قادرة على تنظيمها، وهنا تبرز أهمية المأسسة السياسية؛ فهنتنغتون يرى أن الاستقرار السياسي يرتبط بقدرة المؤسسات على استيعاب المطالب الجديدة وتنظيم المشاركة، لأن اتساع المشاركة في ظل مؤسسات ضعيفة قد يؤدي إلى الاضطراب بدلاً من الاستقرار (هنتنغتون، 1993، ص 78)، وهذا يعني أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تحتاج إلى مؤسسات وسيطة، مثل: الأحزاب، والبرلمان، والمجالس المحلية، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، حتى لا تتحول المطالب الاجتماعية إلى ضغط غير منظم.

كما أن علاقة الدولة بالمجتمع لا تنفصل عن مسألة السيادة؛ فقد ارتبطت السيادة تاريخياً بقدرة الدولة على ممارسة السلطة العليا داخل إقليمها، غير أن التحولات المعاصرة أضعفت احتكار الدولة لبعض وظائفها التقليدية، نتيجة بروز فواعل جديدة مثل: المنظمات الدولية، والشركات العابرة للحدود، والمنظمات غير الحكومية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وهو ما جعل الدولة تواجه ضغوطاً داخلية وخارجية تؤثر في قدرتها على إدارة المجتمع وتحقيق الاستقرار (بن مرار، 2017، ص 19). ولذلك، فإن الاستقرار السياسي في النظم المعاصرة لم يعد مسألة داخلية خالصة، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بقدرة الدولة على التكيف مع بيئة دولية معقدة دون فقدان قدرتها على تمثيل المجتمع وإدارة شؤونه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ففي الدول الهشة، تظهر هذه الإشكالية بصورة أوضح؛ إذ لا يكون ضعف الاستقرار ناتجاً عن غياب السلطة فقط، بل عن ضعف الروابط بين الدولة والمجتمع، وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات، وتعدد مراكز القوة، وضعف قدرة الدولة على احتكار القرار السياسي والأمني، ولهذا فإن بناء الاستقرار في هذه السياقات لا يتحقق بمجرد تشكيل حكومة أو إجراء انتخابات، بل يحتاج إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة، والشرعية، والمشاركة، والقدرة المؤسسية.

ولعل الحالة الليبية هي الأقرب لهذه الحقيقة وبوضوح؛ فبعد العام 2011م، واجهت الدولة الليبية تحديات عميقة تمثلت في ضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، وتراجع قدرة الدولة على احتكار القوة، وضعف الإدارة العامة، وقد بينت بعض الدراسات أن البيروقراطية في ليبيا لم تتمتع بالاستقلالية والمهنية الكافية، وأنها كثيراً ما تحولت إلى أداة للضبط والتحكم السياسي بدل أن تكون حلقة وصل فعالة بين المجتمع والسلطة في صنع السياسات العامة (بن إسماعيل، 2018، ص 3). ومن ثم، فإن ضعف الإدارة والمؤسسات ساهم في إضعاف قدرة الدولة على بناء علاقة مستقرة مع المجتمع.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الاستقرار السياسي بوصفه تفاعلاً بين الدولة والمجتمع يعني أن الدولة لا تفرض الاستقرار وحدها، والمجتمع لا ينتجه وحده، بل يتحقق من خلال علاقة متوازنة بين سلطة قادرة، ومؤسسات فاعلة، ومجتمع مشارك، وقواعد شرعية لإدارة الخلاف، وهذا الفهم يسمح بتجاوز التصور الضيق الذي يربط الاستقرار بالهدوء الأمني، ويؤكد أن الاستقرار الحقيقي هو قدرة النظام السياسي على إدارة الصراع داخل مؤسسات مقبولة.

ثانياً: التكامل بين المؤسسية والشرعية والقبول المجتمعي والبعد الأمني بوصفها محددات للاستقرار السياسي.

يقوم الاستقرار السياسي على مجموعة من المداخل المتداخلة، وفي مقدمتها فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، ولا يمكن التعامل مع هذه العناصر بوصفها عوامل منفصلة، لأن كل عنصر منها يؤثر في الآخر ويتأثر به؛ فالمؤسسات الفاعلة تدعم شرعية السلطة، والشرعية السياسية تعزز قبول المجتمع بالمؤسسات، والقبول المجتمعي يوفر بيئة أكثر استقرارًا لعمل الدولة، أما إذا اختل أحد هذه العناصر، فإن الاستقرار يصبح هشًا، حتى لو بدت السلطة قائمة أو المؤسسات موجودة في صورتها الشكلية.

وتمثل فاعلية المؤسسات المدخل الأول للاستقرار السياسي، لأن المؤسسات هي التي تحول القرارات السياسية إلى سياسات عامة، وتحول القوانين إلى ممارسة، وتحول المطالب الاجتماعية إلى برامج وخدمات؛ فالنظام السياسي لا يستطيع تحقيق الاستقرار إذا كانت مؤسساته عاجزة عن تنفيذ القانون، أو تقديم الخدمات، أو إدارة الموارد، أو حل النزاعات. ولذلك، فإن ضعف المؤسسات لا ينعكس فقط على الأداء الإداري، بل ينعكس أيضًا على ثقة المواطنين في الدولة، وعلى شرعية السلطة، وعلى قدرة النظام على إدارة الأزمات.

وتتأكد أهمية هذا البعد في البلدان العربية؛ إذ تعاني المؤسسات السياسية والرسمية وغير الرسمية في كثير من الحالات من الضعف والتسييس وسوء المساءلة والشفافية، وقد أشار بن إسماعيل، من خلال دراسته للحالة الليبية، أن الإدارة العامة في ليبيا تأثرت بالتسييس وضعف آليات المشاركة الشعبية؛ الأمر الذي جعل البيروقراطية لا تتمتع بالاستقلالية والمهنية في التعامل مع قضايا السياسة العامة، بل أصبحت في بعض الأحيان أداة للضبط والتحكم السياسي لضمان بقاء النظام واستمراره، بدل أن تكون جهازًا مهنيًا لحماية المصلحة العامة وتحقيق التنمية (بن إسماعيل، 2018، ص 3).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتبرز خطورة تسييس المؤسسات في أنه يُضعف حياد الإدارة العامة ويجعلها مرتبطة بالولاءات السياسية أو القبلية أو الشخصية، بدل أن تكون قائمة على الكفاءة والشفافية والمساءلة. وقد أشارت الدراسة ذاتها إلى أن من أبرز العوامل التي أثرت سلباً في دور البيروقراطية في ليبيا: تسييس الإدارة العامة، وغياب آليات المشاركة، وضعف القدرات المؤسسية، وهي عوامل تؤثر مباشرة في قدرة الدولة على صنع السياسات العامة وتنفيذها (بن إسماعيل، 2018، ص 20)، وهذا يوضح أن الاستقرار السياسي لا ينفصل عن جودة الإدارة العامة وكفاءة المؤسسات.

أما شرعية السلطة، فهي المدخل الثاني للاستقرار، لأنها تحدد مدى قبول المجتمع بحق السلطة في الحكم. فالسلطة قد تمتلك القوة، لكنها لا تصبح مستقرة إلا عندما تتحول هذه القوة إلى سلطة مقبولة؛ فالشرعية تمنح السلطة القدرة على الحكم بقدر أقل من الإكراه، وتجعل المواطنين أكثر استعداداً لاحترام القانون وقبول القرارات العامة، حتى عندما لا تتوافق هذه القرارات تماماً مع مصالحهم الخاصة. لذلك، فإن الشرعية ليست عنصراً رمزياً فقط، بل هي شرط عملي لاستقرار النظام السياسي.

وتتعدد مصادر الشرعية في النظم السياسية المعاصرة؛ فقد تكون شرعية دستورية قائمة على احترام القواعد القانونية، أو شرعية انتخابية نابعة من اختيار المواطنين، أو شرعية إنجازية مرتبطة بقدرة السلطة على تحقيق الأمن والتنمية والخدمات، أو شرعية توافقية تقوم على قبول القوى السياسية والاجتماعية بقواعد إدارة الحكم، وتشير بعض الأدبيات إلى أن استقرار البيئة السياسية يستلزم حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، وأن الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية تعد من دعائم هذه الشرعية، لأنها تقوم على احترام القوانين والإجراءات الدستورية المتفق عليها (شلبي، 2002، ص 249).

ويرتبط القبول المجتمعي بالشرعية ارتباطاً وثيقاً؛ فالشرعية لا تكتمل بمجرد وجود نصوص قانونية أو انتخابات، بل تحتاج إلى قبول اجتماعي واسع بقواعد النظام السياسي، وقد بينت بعض الاجتهادات العلمية، أن شرعية الحكم تستلزم وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطة من أداء للوظائف الموكلة إليها، وأن غياب هذا التوافق يؤدي إلى التباعد وعدم الانسجام وحالة من عدم الرضا والقبول، وهو ما يهدد الاستقرار السياسي (مسعد، 1998، ص 5). وبذلك، يصبح القبول المجتمعي مؤشراً على سلامة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ويُعدُّ القبول المجتمعي مهماً لأنه يحول الصراع من تهديد للنظام إلى جزء من الحياة السياسية؛ فالمجتمع قد يختلف مع السلطة، وقد يعارض بعض سياساتها، لكنه يظل مستقراً إذا كان يقبل بالقواعد العامة التي تنظم المنافسة السياسية، أما إذا فقد المجتمع ثقته في هذه القواعد، أو شعر بأنها مغلقة أو غير عادلة، فإن الصراع ينتقل من داخل المؤسسات إلى خارجها، وقد يأخذ شكل احتجاجات حادة أو عنف سياسي أو انقسامات اجتماعية عميقة. (مسعد، 1998، ص 5).

ومن هنا، فإن فاعلية المؤسسات وشرعية السلطة والقبول المجتمعي ليست عناصر منفصلة، بل هي مداخل مترابطة للاستقرار؛ فالمؤسسة الفاعلة دون شرعية قد تتحول إلى أداة تقنية أو قمعية، والشرعية دون مؤسسات قد تبقى خطاباً سياسياً غير قادر على إنتاج سياسات، والقبول المجتمعي دون قنوات مؤسسية قد يتحول إلى حالة مؤقتة لا تصمد أمام الأزمات. ولذلك، فإن الاستقرار السياسي المستدام يتطلب تفاعل هذه العناصر في إطار واحد.

وتدعم المؤشرات الدولية الحديثة هذا الفهم المركب للاستقرار؛ فمؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي لا تنظر إلى الاستقرار السياسي بمعزل عن فاعلية الحكومة، وسيادة القانون، والمساءلة، ومكافحة الفساد، بل تعد هذه الأبعاد مترابطة في قياس جودة الحكم (World Bank, 2025)، كما أن مؤشر الدول الهشة يعتمد مؤشرات متعددة تشمل شرعية الدولة، والخدمات العامة، وحقوق الإنسان وسيادة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القانون، والجهاز الأمني، والنخب المنقسمة، وهو ما يعكس أن الاستقرار لا يمكن قياسه من زاوية أمنية واحدة فقط (Fund for Peace, 2025).

وعليه، فإن المدخل التركيبي لفهم الاستقرار السياسي يبدأ من الاعتراف بأن المؤسسة والشرعية والقبول المجتمعي تشكل مثلثاً أساسياً للاستقرار؛ فإذا كانت المؤسسات فعالة لكنها غير مقبولة، فإنها لا تنتج استقرارًا مستداماً، وإذا كانت السلطة ذات شرعية رمزية لكنها عاجزة عن الأداء، فإن شرعيتها تتآكل بمرور الوقت، وإذا كان المجتمع مشاركاً دون وجود مؤسسات منظمة، فإن المشاركة قد تتحول إلى فوضى أو صراع غير منضبط. لذلك، فإن الاستقرار يقوم على التوازن بين هذه المداخل لا على غلبة أحدها.

ثالثاً: بناء الإطار النظري التركيبي وتطبيقاته في تفسير ديناميات الاستقرار في النظم السياسية المعاصرة.

تقوم المقاربة التركيبية لفهم الاستقرار السياسي على تجاوز التفسيرات الأحادية التي اختزلت الاستقرار في عامل واحد؛ فبعض المقاربات ربطته باستمرار السلطة، وبعضها ربطته بغياب العنف، وبعضها جعله مرادفًا لقوة المؤسسات، بينما ركزت مقاربات أخرى على الشرعية أو المشاركة، وعلى الرغم من أهمية كل هذه العوامل، فإنها لا تكفي منفردة لتفسير الاستقرار السياسي، لأن الاستقرار في الواقع السياسي المعاصر حالة مركبة تتداخل فيها العوامل المؤسسية والسياسية والمجتمعية والأمنية.

وفي السياق ذاته، تنطلق هذه المقاربة من أن الاستقرار السياسي لا يعني غياب الصراع، بل يعني القدرة على إدارته؛ فالصراع السياسي والاجتماعي ظاهرة طبيعية في كل مجتمع، لكن الفرق بين النظام المستقر والنظام الهش يكمن في طريقة إدارة هذا الصراع؛ فإذا وُجدت مؤسسات فعالة وقواعد شرعية ومشاركة منظمة، أمكن تحويل الصراع إلى تنافس سياسي سلمي، أما إذا غابت هذه العناصر، فإن الصراع قد يتحول إلى عنف أو انقسام أو انهيار في الثقة العامة.

ويقتضي بناء المقاربة التركيبية الجمع بين أربعة أبعاد رئيسة. يتمثل البعد الأول في البعد المؤسسي، ويقصد به قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها بكفاءة، من خلال تنفيذ القانون، وتقديم الخدمات، وصنع السياسات العامة، وتحقيق المساءلة؛ فالمؤسسات ليست مجرد هياكل إدارية أو نصوص قانونية، بل هي أدوات عملية لإدارة السلطة والمجتمع. ومن ثم، فإن ضعف المؤسسات يؤدي إلى ضعف قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب، مما يفتح المجال أمام فقدان الثقة وتزايد الهشاشة.

أما البعد الآخر، فهو البعد الشرعي، ويقصد به مدى قبول المجتمع بحق السلطة في الحكم؛ فالشرعية تمثل الأساس الذي يحول القوة إلى سلطة مقبولة، والطاعة إلى التزام سياسي لا يقوم فقط على الخوف. وفي هذا الإطار تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن شرعية الدولة في السياقات الهشة تمثل أساساً لتحويل القوة إلى سلطة قائمة على القبول، وأن ضعف الشرعية يضعف العلاقة البنّاءة بين الدولة والمجتمع ويضاعف حالة الهشاشة (OECD, 2010).

ويتمثل البعد الثالث في البعد المجتمعي، ويشمل المشاركة السياسية، والثقة العامة، والاندماج الوطني، والقبول بقواعد التنافس السياسي؛ فالمجتمع ليس عنصراً خارجياً عن الدولة، بل هو أحد مصادر الاستقرار أو الهشاشة. وقد أكدت بعض الدراسات التخصصية، أن المشاركة السياسية تُعدُّ أحد مصادر الشرعية للأنظمة السياسية، بل هي مقياس يؤشر درجة هذه الشرعية ونسبتها، وأنها علاقة وثيقة بالاستقرار السياسي؛ إذ كلما تصاعدت المشاركة السياسية المنظمة زادت فرص الاستقرار (حميد، 2006، ص 107).

أما البعد الرابع، فهو البعد الأمني، ويقصد به قدرة الدولة على حفظ النظام العام واحتكار القوة وفق القانون، بيد أن هذا البعد لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن الشرعية والمؤسسية، لأن الأمن إذا انفصل عن الشرعية قد يتحول إلى ضبط قسري، وإذا انفصل عن القانون قد يتحول إلى مصدر جديد لعدم الاستقرار.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن ثم، فإن الأمن في المقاربة التركيبية ليس نقيضاً للمشاركة، بل شرط من شروطها، لأنه يوفر البيئة التي تسمح بالتنافس السلمي والتعبير المنظم.

وتكمن قيمة المقاربة التركيبية في أنها تميز بين الاستقرار الظاهري والاستقرار الحقيقي؛ فالاستقرار الظاهري، قد يتحقق من خلال الخوف أو القمع أو غياب المعارضة الفاعلة، لكنه يظل هشاً ضعيفاً لأنه لا يستند إلى شرعية ومؤسسات وثقة، وأما الاستقرار الحقيقي فيقوم على قدرة النظام السياسي على إدارة الاختلاف، وتجديد الشرعية، وضمان المشاركة، وتنفيذ السياسات، واحترام القانون. ولذلك، قد يكون النظام الذي يسمح بالتنافس والنقد أكثر استقراراً من نظام يبدو هادئاً، لكنه مغلق ومفتقر إلى الثقة العامة.

وتتأكد أهمية هذه المقاربة في النظم الهجينة والدول الهشة، حيث توجد غالباً مؤسسات شكلية دون فاعلية كافية، وسلطة سياسية دون شرعية جامعة، ومشاركة انتخابية دونما قدرة فعلية على التأثير، وأجهزة أمنية دون احتكار كامل للقوة. وفي هذه السياقات، يصبح الاستقرار السياسي مسألة معقدة، لأن الدولة لا تواجه فقط تحديات الحكم، بل تواجه أيضاً أزمة بناء الدولة ذاتها. ولذلك لا تكفي الحلول الأمنية أو التوافقات السياسية المؤقتة، بل لا بد من بناء مؤسسات قادرة، وتجديد الشرعية، وتوسيع المشاركة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما أن التحولات الدولية المعاصرة تضيف بعداً آخر لهذه المقاربة؛ إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ فقد أوضحت الدراسات، أن العولمة والتطور التقني وبروز الفواعل العابرة للحدود، أدت إلى منافسة الدولة في عدد من وظائفها التقليدية، وهو ما أثر في مفهوم السيادة الوطنية وفي قدرة الدولة على ممارسة وظائفها بصورة منفردة (بن مرار، 2017، ص 19)، وهذا يعني أن الاستقرار السياسي في النظم المعاصرة يحتاج إلى دولة قادرة على التكيف مع الداخل والخارج معاً، لا دولة منغلقة أو عاجزة أمام التحولات.

ومن هذا المنظور، لا تلغي المقاربة التركيبية المقاربات السابقة، بل تعيد ترتيبها داخل إطار واحد؛ فهي تستفيد من المقاربة المؤسسية في تأكيد أهمية المؤسسات، ومن المقاربة الشرعية في إبراز قبول السلطة، ومن المقاربة المجتمعية في توضيح دور المشاركة والثقة، ومن المقاربة الأمنية في بيان أهمية حفظ النظام العام، لكنها ترفض أن يتحول أي بعد من هذه الأبعاد إلى تفسير وحيد للاستقرار السياسي.

وعليه، فإن بناء الاستقرار السياسي في النظم المعاصرة يتطلب الانتقال من سؤال: **هل النظام مستقر؟** إلى سؤال أعمق: **هل يمتلك النظام مؤسسات فاعلة، وسلطة شرعية، ومجتمعاً مشاركاً، وقدرة أمنية منضبطة بالقانون؟** فالإجابة عن هذا السؤال هي التي تميز بين الاستقرار الحقيقي والاستقرار المؤقت، وبين الدولة القادرة والدولة الهشة الفاشلة، وبين النظام الذي يدير الصراع والنظام الذي يخفيه إلى حين انفجاره.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن المقاربة التركيبية تمثل مدخلاً أكثر قدرة على تفسير الاستقرار السياسي، لأنها تنظر إليه بوصفه عملية بناء مستمرة، لا حالة جامدة، فهو يحتاج إلى إصلاح مؤسسي دائم، وتجديد للشرعية، وتوسيع للمشاركة، وتعزيز للثقة العامة، وترسيخ لسيادة القانون. وبذلك، يصبح الاستقرار السياسي نتاجاً للتفاعل المتوازن بين الدولة والمجتمع والمؤسسات والسلطة، لا مجرد نتيجة لغياب العنف أو استمرار الحكومة.

إن تجاوز محدودية المقاربات النظرية التقليدية يقتضي تبني منظور تحليلي يقوم على التكامل بين مختلف الأبعاد المؤثرة في الاستقرار السياسي، بوصفه ظاهرة مركبة تتشكل من تفاعل مستمر بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والقدرة على إدارة التحديات الأمنية والسياسية ضمن إطار قانوني ومؤسسي، وقد أتاح هذا المنظور إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي بصورة أكثر شمولاً،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من خلال تجاوز التفسيرات الجزئية التي تبنتها الأدبيات السابقة، وتقديم إطار تحليلي تركيبي يفسر العلاقات المتبادلة بين محددات الاستقرار السياسي وآليات تأثيرها في استدامة النظام السياسي. وبذلك، لا يقتصر الإطار المقترح على إعادة تفسير المفهوم، وإنما يقدم أداة تحليلية يمكن الإفادة منها في دراسة النظم السياسية المعاصرة، ويمثل أساساً لتطوير دراسات مقارنة وتطبيقية تسهم في اختبار فاعليته في سياقات سياسية متنوعة.

الخاتمة والنتائج

لقد خلص هذا البحث إلى أن الاستقرار السياسي يمثل مفهوماً مركباً ومتغيراً لا يمكن تفسيره من خلال منظور أحادي، وإنما يتشكل نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد المؤسسية والسياسية والمجتمعية والأمنية التي تعمل بصورة تكاملية داخل النظام السياسي، وقد أظهر البحث أن الأدبيات السياسية، على الرغم من ثرائها النظري، قدمت تفسيرات متباينة للاستقرار السياسي، انطلقت كل منها من زاوية تحليلية محددة؛ الأمر الذي أسهم في إثراء النقاش العلمي، لكنه في الوقت ذاته أفضى إلى تفسيرات جزئية لم تستوعب الطبيعة المركبة لهذه الظاهرة.

وفي ضوء التحليل النقدي للمقاربات النظرية المختلفة، تبين أن المقاربة المؤسسية، والمقاربة الشرعية، والمقاربة الأمنية، والمقاربة المجتمعية، تمثل جميعها مداخل تفسيرية مهمة، بيد أن أياً منها لا يمتلك بمفرده القدرة الكافية على تفسير ديناميات الاستقرار السياسي في النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما في البيئات التي تتسم بالتحولات السياسية وهشاشة المؤسسات وتعقيد العلاقات بين الدولة والمجتمع.

وانطلاقاً من ذلك، سعى البحث إلى إعادة بناء مفهوم الاستقرار السياسي من خلال تقديم إطار نظري تركيبي يدمج بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والبعد الأمني في نموذج تفسيري واحد، بما يوفر فهماً أكثر شمولاً لطبيعة الاستقرار السياسي ومحدداته، ويعزز القدرة التفسيرية للأدبيات السياسية المعاصرة. وتمثل هذه المقاربة الإضافة العلمية الرئيسة للبحث، إذ تتجاوز محدودية التفسيرات الأحادية، وتقدم تصوراً نظرياً يمكن الإفادة منه في دراسة النظم السياسية المختلفة، ولا سيما الدول الهشة والانتقالية.

وبذلك، يؤكد البحث أن الاستقرار السياسي ليس حالة جامدة أو نتيجة ظرفية، بل هو عملية ديناميكية مستمرة ترتبط بقدرة النظام السياسي على تحقيق التوازن بين الشرعية والفاعلية المؤسسية، وتعزيز الثقة المجتمعية، وإدارة الصراع ضمن إطار دستوري وقانوني يحافظ على استمرارية الدولة ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ومن شأن هذا التصور أن يفتح المجال أمام تطوير دراسات نظرية وتطبيقية لاحقة لاختبار الإطار المقترح في سياقات سياسية مختلفة، بما يسهم في تعميق فهم ظاهرة الاستقرار السياسي وتطوير أدوات تحليلها في الفكر السياسي المعاصر.

وبناء على ذلك توصل البحث لمجموعة نتائج، كان أبرزها:

1- إن الاستقرار السياسي مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد، لا يقتصر على استمرار السلطة أو غياب العنف، وإنما يقوم على التفاعل بين الشرعية السياسية، وفاعلية المؤسسات، والقبول المجتمعي، والأمن.
2- أظهر البحث أن المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي، رغم إسهامها في تفسير الظاهرة، ظلت تقدم تفسيرات جزئية نتيجة تركيز كل منها على بعد محدد دون غيره.
3- بين البحث أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب تكاملاً بين الأبعاد المؤسسية والشرعية والمجتمعية والأمنية، باعتبارها محددات مترابطة لا يمكن الفصل بينها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- شرعية السلطة والقبول المجتمعي يشكلان عنصرين مهمين في ترسيخ الاستقرار؛ إذ لا يكفي أن تمتلك السلطة أدوات الحكم ما لم تحظَ بقدر من القبول والثقة لدى المجتمع.
5- المشاركة السياسية المنظمة تُعدُّ مدخلاً مهماً لتعزيز الاستقرار، لأنها تتيح للمواطنين التعبير عن مطالبهم داخل قنوات سلمية ومؤسسية، وتقلل من احتمالات الاحتقان والصراع.
6- أثبت البحث أن هشاشة المؤسسات، وضعف الشرعية، وتراجع الثقة المجتمعية، تمثل من أبرز العوامل المؤثرة في إضعاف الاستقرار السياسي، ولا سيما في الدول الهشة والانتقالية.
7- الاستقرار السياسي في النظم الهشة والانتقالية يحتاج إلى مقاربة تركيبية تجمع بين فاعلية المؤسسات، وشرعية السلطة، والقبول المجتمعي، والقدرة على إدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع.
8- يسهم الإطار النظري المقترح في تطوير الأدبيات العربية المتعلقة بالاستقرار السياسي، ويشكل منطلقاً لدراسات نظرية وتطبيقية مستقبلية في هذا المجال.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يوصي بالتالي:

1- ضرورة تطوير الأدبيات العربية المتعلقة بالاستقرار السياسي من خلال تبني مقاربات تحليلية أكثر تكاملاً، تتجاوز التفسيرات الأحادية التي تركز على بعد واحد من أبعاد الظاهرة.
2- تشجيع الباحثين على اختبار الإطار النظري التركيبي الذي قدمه البحث في دراسات تطبيقية ومقارنة على نظم سياسية مختلفة، للتحقق من قدرته التفسيرية وإثرائه بمؤشرات تحليلية جديدة.
3- توجيه مراكز البحوث والجامعات إلى تعزيز الدراسات البينية التي تربط بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والإدارة العامة والدراسات الأمنية، بما يسهم في بناء فهم أكثر شمولاً للاستقرار السياسي.
4- الاهتمام بتطوير مؤشرات علمية مركبة لقياس الاستقرار السياسي، تستند إلى التكامل بين فاعلية المؤسسات، والشرعية السياسية، والمشاركة المجتمعية، وسيادة القانون، بدلاً من الاعتماد على المؤشرات التقليدية وحدها.
5- توسيع نطاق البحوث المستقبلية لتشمل دراسة أثر التحولات الدولية والتطورات التكنولوجية والتحديات غير التقليدية على مفهوم الاستقرار السياسي، بما يسهم في تحديث الأطر النظرية وتطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات المعاصرة.

Compliance with ethical standards

1. *Disclosure of conflict of interest*
2. The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والدوريات العربية:

1- الأقداحي، هشام محمود (2009)، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2- بدر الدين، إكرام عبد القادر (1981)، **ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر 1952-1970**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
3- بشارة، عزمي (2012)، **الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
4- بلقزيز، عبد الإله (2013)، **الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5- بن إسماعيل، عياد طاهر (2018)، **"دور البيروقراطية في صنع السياسة العامة في ليبيا"**، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد (4) العدد (7).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6- بوعافية، محمد الصالح (2016)، **"الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (15).
7- حميد، خميس دهام (2006)، **"حق المشاركة السياسية في العالم الثالث: دراسة مقارنة بين المواثيق الدولية والقوانين الوطنية"**، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، العدد (11).
8- شلبي، محمد (2002)، **"الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند: دراسة مقارنة"**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 الجزائر، العدد (1).
9- الشوبكي، بلال (2017)، **"الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"**. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد (25).
10- الزبيدي، علي عبد الحسن (2025)، **"الشرعية والنظام السياسي"**، مجلة كلية التربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العراق، مجلد (59)، عدد (2).
11- بن مرار، جمال (2017)، **"مفهوم السيادة الوطنية في ظل العولمة"**. مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، المجلد (1)، العدد (2).
12- أحمد، محمد مفتاح (2025)، **"الثقافة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي: ليبيا أنموذجاً"**. مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، ليبيا.
13- مسعد، نيفين (1998)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
14- عبدالعاطي عامر سالم الحاج (2023)، **"الدولة الهشة في أفريقيا وإشكالية بناء الدولة الوطنية"**، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة بني وليد، ليبيا، المجلد (8)، العدد (5).
15- هنتنغتون، صامويل (1993)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Huntington, S. P. (1968), Political Order in Changing Societies. New Haven, CT: Yale University Press.
2- Huntington, S. P., & Nelson, J. M. (1976), No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Cambridge, MA: Harvard University Press.
3- Verba, S., Nie, N. H., & Kim, J.-O. (1978), Participation and Political Equality: A Seven-Nation Comparison. Cambridge: Cambridge University Press.
4- Weber, M. (1978), Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley, CA: University of California Press.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية والتقارير الدولية:

1- Fund for Peace. (2025), *Fragile States Index 2025*. Retrieved from https://fragilestatesindex.org
2- Fund for Peace. (2025), *Fragile States Index 2025: Security Apparatus Indicator*. Retrieved from https://fragilestatesindex.org
3- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2010), *The State's Legitimacy in Fragile Situations: Unpacking Complexity*. Paris: OECD Publishing. Retrieved from https://www.oecd.org
4- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2025), *States of Fragility 2025*. Paris: OECD Publishing. Retrieved from https://www.oecd.org
5- United Nations Development Programme (UNDP). (2024), *Libya Human Development Report 2023/2024*. Retrieved from https://www.undp.org/libya
6- World Bank. (2025), *Worldwide Governance Indicators (WGI)*. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators
7- World Bank Data Bank (2025), *Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate*. Retrieved from https://databank.worldbank.org

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions،or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).